AL-TAHRIR
التحرير الجزائرية
نحن مع الحق وحيثما مال الحق ملنا معه
يومية جزائرية وطنية إخبارية شاملة

ضمن مراجعة عميقة و شاملة لقانون الوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية

مكافحة المخدرات.. العقوبات قد تصل إلى الإعدام

استعرض المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها، أمام لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات للمجلس الشعبي الوطني معالم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات لفترة (2025-2029).

و أوضح بيان للمجلس أنه و في إطار دراسة مشروع القانون المعدل و المتمم للقانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها، عقدت لجنة الشؤون القانونية و الإدارية و الحريات، اجتماعا خصص للاستماع إلى عرض مفصل قدمه المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها.

و خلال هذا الاجتماع، استعرض المدير العام للديوان "معالم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات الممتدة من 2025-2029"، مبرزا الآليات التي ترتكز عليها، على غرار "تشديد العقوبات التي قد تصل إلى الإعدام، فضلا عن تفعيل دور الوقاية للحد من تفاقم هذه الظاهرة التي صارت تهدد الأوساط المدرسية و الجامعية".

و تعتمد هذه الاستراتيجية --مثلما أوضحه ذات المسؤول-- على آلية الكشف المبكر للمتعاطين و تفعيل دور المجتمع المدني، من خلال إشراك المساجد و الجمعيات المختصة في مكافحة المخدرات في التوعية بمخاطر هذه الآفة، في الأوساط المدرسية و الجامعية، فضلا عن تفعيل مراكز معالجة الإدمان على المخدرات.

و كان وزير العدل حافظ الأختام، لطفي بوجمعة أعلن عن إدراج شرط تقديم شهادة طبية تثبت عدم تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ضمن ملفات الترشح لمسابقات التوظيف، سواء في القطاع العام أو الخاص.

و أكد الوزير، خلال جلسة استماع أمام لجنة الشؤون القانونية بالمجلس الشعبي الوطني، أنّ هذا الإجراء سيسري على الإدارات، المؤسسات العمومية، الهيئات ذات النفع العام، الفضاءات المفتوحة للجمهور، و المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، في إطار مشروع القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع استعمالها و الاتجار غير المشروع بها.

و في السياق ذاته، بادرت الحكومة إلى مراجعة عميقة و شاملة لقانون الوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية، مع أحكام جديدة صارمة ضمن رؤية تعتبر انتشار المخدرات مسألة أمن قومي.

لؤي اي